كلمة ونص

أسعار الأخلاق

محمود الصالح

يبدو أن تناقص المنسوب الأخلاقي قد انعكس على كل شيء نظراً لارتباط الأخلاق أصلاً في كل شيء مادياً كان أم معنوياً وهذا ما يثبته الواقع يوماً بعد آخر ونجد الانحدار شديداً في كل تفاصيل حياتنا كلما اشتد انحدارنا خلقياً، ابتداء من تهاون المعلم في واجبه في تربية أطفالنا التربية السليمة ومروراً بكل شيء وانتهاء بفساد من يعرقل صرف تعويض الوفاة ومصاريف الجنازة وبين كل ذلك تطول القائمة وتتفرع ولأنها كذلك فإننا لا نخوض فيها ونأخذ مشكلة الأسعار التي تؤرق الجميع مثالاً على ذلك، حيث نجد الصناعي يستغل أي زيادة في تكاليف الإنتاج ليرفع أسعار منتجاته عدة أضعاف من دون مبرر سوى الجشع والتاجر كذلك وبائع المفرق وحتى المؤسسات التي استغلت هذه الأزمة بذريعة أن كل شيء ارتفع سعره نتيجة الحصار غير الأخلاقي والنقل غير الأخلاقي والخدمات الصحية غير الأخلاقية ورفع أسعار إيجار الشقق غير الأخلاقي أيضاً.

كل ذلك يدفعنا للبحث عن منظومة جديدة في الحياة للتعامل مع الأمواج العاتية التي تعصف بالبلاد لنساهم مع ربان السفنية في إنقاذها والوصول إلى شاطئ الأمان وهذا يقتضي أن نتمتع بالحد الأدنى من الأخلاق ابتداءً من كاتب هذه الكلمات، ومروراً بلجان تسعير المواد والبضائع والمنتجات الزراعية والصناعية وأسعار الخدمات والنقل وكل من له علاقة بوضع الأسعار أو قبضها حتى نضيق ما أمكن الهوة بين دخولنا المقزمة أمام غول الأسعار الذي يحاصرنا في كل مكان ابتداء من حبة الدواء التي أصبح الكثير منا عاجزاً عن تأمينها لفلذة كبده وهي تتألم ومستلزمات الدراسة الجامعية التي دفعت مئات الطلاب لترك دراستهم في الفروع الهندسية وخاصة العمارة. وترك آلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية بائرة بسبب عجز الفلاحين عن تأمين مستلزمات الإنتاج ومثلهم مربو الثروة الحيوانية هذه القضايا مجتمعة تدفعنا للبحث عن حلول عاجلة لإعادة إنعاش منظومة الأخلاق لدينا في كل الأمور وبشكل خاص في موضوع الأسعار... فهل نستطيع ذلك قبل فوات الأوان؟

سوسة الدقيق

هزاع: نادرة جداً.. وبلة: للتعقيم وحامد: حسب المواصفة

فادي بك الشريف

في الوقت الذي يتحدث فيه مواطنون لـ«الوطن» عن وجود بعض الكميات من الخبز تحمل إصابة «سوسة الدقيق» أو ما يسمى سوسة الخبز يعود للمخابز الاحتياطية في أحد أحياء دمشق وهو ما عاينته «الوطن» بشكل ميداني، كشف رئيس لجنة المخابز الاحتياطية المهندس زياد هزاع لـ«الوطن» أن هذه الحالات إن وجدت فهي نادرة، وهناك إجراءات فورية لمعالجتها بشكل سريع من خلال التوجيهات الصادرة للمخابز الاحتياطية بشكل دوري.

وأوضح هزاع أن هناك توجيهاً صادراً لمديري المخابز الاحتياطية أنه في حال ورود أي دقيق من المؤسسة العامة للمطاحن يحمل إصابة فإنه يطلب التنسيق الفوري والمتابعة مع المؤسسة لتلافي حدوث أي خلل، مشيراً إلى التوجيه بعدم عجن أي دقيق يتضمن إصابة ما، وما يحصل من خلل ما هو أمر نادر ويتم لحظه بشكل سريع، كما أن هناك رقابة يومية يتم إجراؤها على عمل المخابز وهناك متابعة لعمل العجانة ضمن المخابز ولا يوجد أي تخوف من هذا الأمر كما لا يوجد أي ضرر ما أو أي آثار على المواطنين، وخاصة أن هناك جهوداً حثيثة من الاحتياطية ضمن التوجيهات الصادرة بالمتابعة على مدار الساعة وتوفير المادة للمواطنين ولاسيما أن جميع المستلزمات مؤمنة ولم تنقطع نهائياً، وهناك جولات دائمة وفي حال حدوث أي خلل يرصد فوراً.

وحول هذا الموضوع كشف مدير المؤسسة العامة للمطاحن المهندس زياد بلة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا الأمر بسبب ارتفاع درجات الحرارة، مؤكداً إجراء عمليات تعقيم دورية لكل المطاحن وحتى المستودعات لتلافي حدوث أي إصابة بـ«سوسة الدقيق» بشكل كامل، وهذا الموضوع في إطار المتابعة الدائمة لعمل المطاحن، مشيراً إلى وجود ٢٢ مطحنة عاملة في المحافظات.

ولفت مدير عام المطاحن إلى أن هناك كميات جيدة من الطحين ويتم تأمينه للمخابز حسب الحاجة اليومية، مبيناً وجود مخزون استراتيجي جيد وهناك متابعة لحظية لأي خلل قد يحدث.

من جانبه مدير عام المخابز الآلية عثمان حامد أكد لـ«الوطن» عدم استلام أي طحين خارج المواصفة وفي حال ورد أي خلل يعاد إلى المطاحن لمعالجته، ولاسيما أن هناك لجنة مشكلة لاستلام القمح، مبيناً أن معظم الطحين من القمح السوري وهو محلي وضمن المواصفات، وأن أي إشكال تتم معالجته على الفور.

ميداني لـ«الوطن»: المرأة السورية الأرملة تعرضت لكل أنواع الابتزاز في الظروف الراهنة من الكثير من الرجال

جمعيات مدنية سورية ترصد ٢٠ مادة تمييزية بحق المرأة وألفاظ غير لائقة بها في قانون الأحوال الشخصية

محمد منار حميجو

أكدت رئيسة مؤسسة أحفاد عشتار أيسر ميداني لـ«الوطن» أن المرأة السورية ولاسيما الأرملة تعرضت لكل أنواع الابتزاز في ظل الظروف الراهنة من الكثير من الرجال مشيرة إلى أن قانون الأحوال الشخصية السوري يعد مغايرا للدستور باعتبار أن هناك الكثير من الملاحظات عليه حول التعامل مع المرأة.

وتلقت «الوطن» بياناً من ٤ جمعيات مدنية وهي جمعية سورية المدنية وجمعية أحفاد عشتار ومجموعة أم الشهيد إضافة إلى المرصد السوري لضحايا العنف والإرهاب حول لقاء نشرته «الوطن» مع القاضي الشرعي الأول محمود المعراوي تحدث فيه عن قانون الأحوال الشخصية أنه لم يظلم المرأة على الإطلاق، بل كان مجحفاً بحق الرجل وأنه رصد ما يقارب ١٤ حالة في القانون تشكل ظلماً للرجل وبشكل كبير، في حين لم يتم رصد أي حالة تنص على ظلم المرأة.

واعتبر البيان أن مجرد فتح هذا الملف الشائك والمعقد، وإشارة القاضي المعراوي للأعداد المتزايدة من الدعاوى أمام المحاكم الشرعية أنه هناك ما يجب مناقشته في القانون ولاسيما ما يتعلق بالنفقة والحضانة والمهر وإمكانية المحامين من الالتفاف أو الإساءة لتسريع الدعاوى وجهل النساء بالقانون الذي يوقع المحكمة والمدعي والمدعى عليه بكل تلك الإشكالات.

ورأى البيان أن هدفنا أولاً وأخيراً مصلحة الأسرة التي هي اللبنة الأولى والأساس في المجتمع والذي مصلحته تعني مصلحة الوطن، مشدداً على التحدث في هذا الشأن وليس القصد أن يشد كل منا الحبل لطرفه نساءً كنا أم رجالاً، حكومةً أم شعباً أم مجتمعاً مدنياً، متناسين الحلقة الأضعف والأهم في هذه المعادلة والتي هي فوق جميع اختلاف وجهات نظرنا ونقصد هنا «الأطفال»، الذين هم أساس مستقبل الوطن واستمراره.

وأيد البيان أن هناك بعض التمييز لمصلحة المرأة في بعض ما طرحه القاضي المعراوي، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يتم رصد أي حالة تنص على ظلم المرأة، ابتداءً من قانون الولاية والوصاية وليس نهاية بموضوع الإرث والجنسية، مشيراً إلى أن لجنة من وزارة العدل ونقابة المحامين والهيئة السورية لشؤون الأسرة وأعضاء من وزارة الأوقاف درسوا القانون على مدى شهور وهذا ما يفعله حالياً مكتب المرأة في جمعية سورية المدنية إذ قام على امتداد عدة جلسات بالتعاون مع عدد من جمعيات المجتمع المدني بدراسة القانون بشكل مستفيض ورصدوا ما لا يقل عن عشرين مادة أو فقرة إما تمييزية بحق المرأة أو تستخدم تعابير وألفاظاً تمييزية وغير لائقة بالمرأة السورية وبالمجتمع السوري.

وشدد البيان على ضرورة إعادة النظر بمواد القانون أو على أقل تقدير في الصياغة، وخاصة أن الهدف واحد وهو قانون عادل ما أمكن إذ إن أي خلل في ميزان العدل والمساواة في الفصل لن يحقق السكينة والاستقرار لأي من مكونات الأسرة بأكملها، مضيفاً إن كان هذا ضرورياً في زمن السلم والأمان فهو حاجة ملحة في هذا الظرف الاستثنائي من حياة المجتمع والأسرة السورية.

وأكد البيان أن الأسرة السورية تم استهدافها في هذه الحرب القذرة بشكل ممنهج ومدروس، كل هذا وأيقونتنا في مناقشة أي بند أو نص هو الوطن والمصلحة العليا له، لنخرج بنص قانون نكون فيه كلنا رابحين ما دام هدفنا جميعاً مستقبل واستقرار الأسرة السورية الذي يعني استقرار المجتمع ومستقبله، وهذا ما يؤدي إلى بناء حياة أفضل ووطن أكثر تألقاً وجمالاً.

شؤون محلية
الوطن
قانون الأحوال الشخصية يظلم الرجال
معراوي لـ«الوطن»: أي تعديل لا ينصف الرجل غير مقبول
محمد منار حميجو

إخماد حريق ضخم في أحراج حب نمرة

حمص - نبال إبراهيم

تمكنت فرق الإطفاء والدفاع المدني بالتعاون مع مديرية زراعة حمص مساء أمس من إخماد حريق ضخم نشب في موقع أحراج بلدة حب نمرة بريف حمص الغربي أدى إلى تضرر أعداد كبيرة من أشجار السنديان في المنطقة.

وأوضح المهندس محمد نزيه الرفاعي مدير زراعة حمص لـ«الوطن»: أن الحريق الذي اندلع في حراج بلدة حب نمرة استمر نحو ١٠ ساعات وتم إخماده والسيطرة عليه بالتعاون بين فرق من فوجي إطفاء حمص وطرطوس ومديرية زراعة حمص، مشيراً إلى أن تضاريس الموقع الحراجي بتلك المنطقة وصعوبة الوصول إليه من سيارات وصهاريج الإطفاء أدى إلى تأخر إخماده.

وأكد الرفاعي أن الجهات المعنية تقوم بالتحقيق حول أسباب الحريق و أضراره، بينما تقوم لجان فنية من مديرية الزراعة بحصر المساحات وعدد الأشجار المتضررة.

مدير يشتكي من تعرضه للضغوط للاستغناء عن العاملين

عبدالقادر: زمن اتخاذ المحافظ القرارات وحده انتهى

القنيطرة- الوطن

مصلحة المواطن فوق أي اعتبار، ولنا سلطان على كل من يستغل حاجة المواطن. بهذه العبارة لخص محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر لقاءه بمديري مديريات القنيطرة، مؤكداً أن أي قرار يتخذ يجب تنفيذه وسنتحمل كامل المسؤولية لأننا بحالة حرب.

وأشار عبدالقادر إلى أن وقت اتخاذ المحافظ القرارات بنفسه انتهى منذ تكليفه مهامه محافظا للقنيطرة، وسيكون سنداً قوياً لأي مدير يعمل للمصلحة العامة ولأبناء المحافظة، لافتا إلى أن المعنيين في القنيطرة لن يكونوا مخاتير ليرضوا بعض المنتفعين، فالقنيطرة للجميع ويجب أن نحافظ عليها.

ولفت عبدالقادر إلى أن مصدر قوتنا أننا دولة مؤسسات وعلى كل جهة تقديم خدماتها للمواطنين وهذا يدفعنا إلى أن نعمل وفق المهام والصلاحيات المنوطة بنا من دون انتظار قرار من المحافظ، لافتاً إلى أن ما يصعب الأمور على إدارة المؤسسات والمديريات رفعها كل صغيرة وكبيرة لاتخاذ القرار المناسب بها، مطالباً المديرين بالاندفاع الذاتي والمبادرة لتحسين الاداء والعمل وتلافي الصعوبات وتبسيط الإجراءات وتسهيلها أمام المواطن.

ولمس عبدالقادر أن هناك هجرة معاكسة من التجمعات إلى أرض المحافظة بسب توافر كل الخدمات، إضافة إلى حالة الاستقرار التي تعيشها القنيطرة بفضل بسالة وتضحيات الجيش والقوى المؤازرة له، متوعدا المديرين بالمحاسبة الشديدة في حال ورود أي شكوى من أبناء وعوائل الشهداء لأنهم خط أحمر بالنسبة إليه وعلى الجميع تقديم الدعم ومد يد العون والمساعدة لهم.

وعرض المديرون الصعوبات التي تعترض مديرياتهم، حيث أشار مدير مؤسسة المياه أمين الشمالي إلى تجهيز ثلاث آبار في تجمع الحسينية والتحضير لأربع متبقية ولكن ما يعوق العمل في تجمع حجيرة عدم وصول الكهرباء إلى الآبار الثلاث لضخ المياه للمواطنين. أما مدير الصحة عوض العلي فأشار إلى رفض الشركات التقدم إلى مناقصات الدواء وسيتم اللجوء إلى الشراء المباشر لتأمين أدوية المرضى المزمنين، لافتاً إلى تجهيز مركز الفضل على حساب إحدى المنظمات الدولية. مدير المصالح العقارية اشتكى من ارتفاع أسعار المطبوعات العقارية والتي ترهق كاهل المواطن، مؤكداً عدم وجود اعتمادات للمديرية لتأمين وسائط مبيت لنقل العاملين. بدوره فراس مهاوش مدير الاستهلاكية أكد وجود نقص بمادة السكر التمويني والمتوافر ١٠٠ طن والحاجة ألف طن. أما مدير الزراعة شامان جمعة فأشار إلى عدم رغبة العاملين في الدوام على أرض المحافظة وتعرضه للضغوط من أجل الاستغناء عنهم. وأخيراً مدير البيئة لفت إلى القمامة العشوائية في تجمعات النازحين وخاصة يوم السبت وعدم ترحيلها.

التعاون «الصحي» بين سورية وإيران

عمار الياسين

بحث وزير الصحة الدكتور نزار يازجي مع نظيره الإيراني سيد حسن هاشمي سبل تعزيز التعاون الثنائي في القطاع الطبي والصحي في البلدين وآليات تقديم الدعم لهذا القطاع في سورية.

وأشار الدكتور يازجي الذي يزور إيران حالياً إلى الواقع الطبي والصحي في سورية وقال: «إن المجموعات الإرهابية استهدفت كل مقومات الحياة في سورية وعلى الخصوص المراكز الطبية والمشافي والمستوصفات ومعامل الدواء وسيارات الإسعاف والكوادر الطبية والإسعافية لكننا عملنا بشكل حثيث واستمرينا في تقديم الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين نظرا لأهمية القطاع الطبي والعلاجي في الحياة اليومية».

وأوضح يازجي أن التعاون في المجال الطبي وصناعة الدواء وتأمين مستلزمات القطاع الطبي والصحي من الأجهزة والمعدات الطبية يعزز صمود الشعب السوري الذي عانى من إرهاب المجموعات الإرهابية والحصار الجائر المفروض عليه، لافتاً إلى أن التعاون الثنائي في مجال صناعة الأدوية النوعية وإيجاد خطوط إنتاج لها وتدريب الكوادر وتأهيلهم يدعم ويرفد القطاع الصحي.

من جانبه أكد وزير الصحة الإيراني استعداد وزارته لتقديم كل ما يلزم للقطاع الصحي والطبي في سورية من أدوية ومعدات طبية وخاصة في مجال الخدمات الطبية وإنتاج مختلف أنواع الأدوية ومجالات التأهيل العلمي والتخصصي بما يتناسب مع حاجات القطاع الصحي في سورية لتعزيز صمود الشعب والحكومة السورية.

وقال هاشمي: إن «الشعب السوري يحب السلام ويدعو إليه ولا يعتدي على أحد ولا يستحق ما يمارس عليه من إرهاب وحصار» مشيداً بصمود القيادة والشعب السوري في وجه الإرهاب الذي سترتد آثاره على داعميه وممولية.

وفي مؤتمر صحفي مشترك شدد الوزيران يازجي وهاشمي على العزم الراسخ للعمل والتعاون الجاد لسد احتياجات القطاع الصحي في سورية في مجال الأدوية النوعية والمستلزمات والتجهيزات الطبية وتأهيل الكوادر المتخصصة لتلبية احتياجات القطاع الصحي في سورية.

كما بحث وزير الصحة مع رئيس منظمة الغذاء والدواء الإيرانية وأعضاء النقابات ومختلف الشركات الدوائية الإيرانية سبل وآليات التعاون في المجال الطبي.

٩٦ شقة تكلف ٤٢٠ مليون ل.س

حماة- محمد أحمد خبازي

أطلق محافظ حماة الدكتور غسان خلف صباح أمس، العمل في مشروع بناء برجين سكنيين شبابيين، يضمان ٩٦ مقسماً سكنياً، في ضاحية الوفاء بمدينة حماة.

وأكد المحافظ أنه تم الاتفاق مع فرع المؤسسة العامة للبناء والتعمير، على تنفيذ البرجين وتسليمهما على الهيكل خلال مدة أقصاها عام، وأن المشروع من شأنه تأمين جبهة عمل جديدة للعاملين وإعادة الثقة لجهات القطاع العام الإنشائي بقدراتها على تنفيذ مختلف مشاريع البنى التحتية والسكن، إضافة إلى أهمية بدء المشروع في تحفيز وتشجيع باقي متعهدي القطاع الخاص الذين تم خلال الفترة الماضية، إبرام عقود معهم لتنفيذ مشاريع إنشائية متنوعة، على البدء فيها في ظل تحسن الأوضاع بشكل عام، وفي مناطق إنجاز المشاريع بشكل خاص.

وقال المهندس ياسر دبيس مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان في حماة: إن كلفة تنفيذ البرجين تقدر بـ(٤٢٠) مليون ليرة سورية.

وإن ضاحية الوفاء (حي النقارنة) تضم ٣ أنواع من فئات السكن شبابية وأبراجها ١٩، وادخار وأبراجها ١٦، وعمالية وعدد أبراجها ٢٧ مشيراً إلى أنه سيتم الإعلان عن بدء تنفيذ ٨ أبراج سكنية جديدة.

وتبلغ قيمة المدخرات لدى فرع المؤسسة التي تم تحصيلها من المكتتبين في مجال ضاحية الوفاء ملياراً و٢٠٠ مليون ليرة سورية.

المدينة الجامعية بدمشق تفتح وحداتها السكنية لطلاب الدورة الإضافية

رجاء يونس

اتخذت إدارة مدينة باسل الأسد الجامعية بدمشق جميع استعداداتها لاستقبال الطلاب الذين سيتقدمون إلى امتحانات الدورة الامتحانية الإضافية حيث تم افتتاح جميع الوحدات السكنية للطلاب بحيث يقطن كل طالب في غرفته التي خصصت له خلال العام الدراسي كما جرى افتتاح نصف الوحدات للسكن الصيفي.

وأكد رئيس جامعة دمشق محمد حسان الكردي خلال اجتماعه مع اللجنة المكلفة بمتابعة شؤون السكن الجامعي سعي الجامعة لإنجاز التحضيرات لاستقبال العام الدراسي القادم للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ قبل انتهاء الدورة الامتحانية الإضافية لافتاً إلى أن مجلس إدارة المدينة سيضع خطة جديدة للسكن بناء على قرارات وزارة التعليم العالي حول النقل بين الجامعات ووفق إحصائيات العام الدراسي الحالي بما يتعلق بآلية السكن وتوزيع التخصصات والشروط المطلوبة والأوراق الثبوتية خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول القادم.

وأشار الكردي إلى أنه سيتم تفعيل برنامج السكن الجامعي المؤتمت من خلال الحاسب الآلي لكونه أفضل معيار للسكن في الظروف الحالية بما يضمن ضبط عملية السكن والمرونة بعيداً عن أي اعتبارات أخرى وتفاديا للمشكلات والهفوات الإدارية التي وقعت خلال العام الماضي جراء تزايد عدد القاطنين في المدينة حيث تجاوز ٢٧ ألف طالب مشدداً على ضرورة خضوع الطلاب بكل شرائحهم لنظام السكن الجامعي وإبراز الطالب المستفيد لبطاقته وإيصال السكن عند دخوله إلى المدينة وضبط المخالفات والتجاوزات بحزم.

وداعاً للسجن.. وأهلاً ببيت اليتيم

السويداء-عبير صيموعة

يبدو أن مطالبة جمعية رعاية السجناء في السويداء وإدارة السجن المركزي بضرورة نقل الأحداث من الجناح الذي جرى تخصيصه لهم في السجن إلى دار الرعاية أثمرت أخيراً بعد أن جاء قرار وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة نقل الأحداث إلى قسم خاص لهم في دار الرعاية (بيت اليتيم) نظراً لما يحتاجونه من اهتمام وتوجيه وإعادة تأهيل إضافة إلى ما ينطوي عليه القرار من أثر إيجابي في نفوس هؤلاء الأطفال في حين يتم وضعهم في دار يشرف عليها مختصون نفسياً وتربوياً وبالتالي يجري إبعادهم عن أجواء السجن وأنظمته القانونية الصارمة رغم أنه وفي زيارة سابقة لـ«الوطن» إلى قسم الأحداث في السجن وبعد الالتقاء بالموقوفين منهم تبين أن الإدارة هناك قامت بفصلهم كلياً عن السجناء كما حالت الإدارة من دون الالتقاء فيما بينهم سواء في الندوات أو الاستراحات.

هذا وتكمن إيجابية هذا القرار بقدرة دار الرعاية المسؤولة أصلاً عن الأحداث ومن خلفها الشؤون الاجتماعية على إيجاد فعاليات حرفية ومهنية يمكن من خلالها إعادة تأهيل الحدث وتدريبه للاستفادة مما تعلمه في حين انتهائه من فترة عقوبته ولعل القيمة الإضافية لإقامة ذلك القسم في دار الرعاية تكمن بأنه جرى تخصيص غرفة في القسم للأحداث من الإناث في حين كان السجن المركزي يفتقد لمثل هذا الإجراء جراء ضيق المكان حيث يتم وضع الحدث من الإناث ضمن جناح النساء. و يشير مدير دار الرعاية في السويداء مفيد عامر إلى أنه وبالتنسيق مع مديرية الشؤون الاجتماعية تم إحداث قسم للأحداث من ثلاث غرف وقاعة استراحة مع خدماتها حيث تم تجهيز الغرف بجميع الاحتياجات واللوازم من الأسرة والفرش وتجهيز غرفة خاصة للفتيات منهم وقريباً سيتم نقل الأحداث اليه.